

علي ما هو ان كان ثبات حقيقة بناء على ان لا يتبين بما يدل انضا
 الجود بالصفة الجميلة وهو غير اللسان وهو الراجح المفهوم
 من كلام الجوهري والزمخشري الموافق لحديث لا حصى
 ثناء عليك انت كما اثنيت علي خوسر و به يرد على مدعي
 خلاف ذلك الموجه الصحيح الي الاعتذار عن ذكر اللسان
 في التصريح بانه لبيان الواقع و دفع احتمال التوجه بالاطلاق
 الثناء علي ما ليس باللسان مجازا او الجواب بانه في الحديث
 مجازا لوقوع المشاكلة خلاف الظاهر وما استفتوا اليه
 في دعواه من قولهم الغيوم مما ياتي الثنا الذكر غير صريح
 لامكان جملته علي الثنا العظمي وان كان خلاف الظاهر قوله
 كالجود الخسني شاملا لجماله لخصمه المتوسمة لانه نفس
 لا يعطى لا يستحق التمه منه بناء على استحالة قيام العطف بذاته
 وان كان المتحقق قيامه بها من غير ترتيب والحديث
 والنوازل ما فضل في محله ومع وجود امة نفسه لثبوت
 باظهار صفات الكمال اليه بل لا يثبت عليها العطف محمول
 في محال وبان افعالها التي لا تكون الاجمالية فانها تدل عليها
 بل هي اقوي من العطف في ذلك كما قال بعض محقق الصوفية
 انه تعالى حين بسط نساط الوجود علي ممكنات الاختصاص
 ونصب عليها مواز ذكره التي لا تتناهي وقد كشف عن
 صفات كماله واقربها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
 فان كل امة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبادات

مثل هذه

مثل هذه التكاليف ومن ثم قال سيد الميرزا لاجم ثناء
 عليه انت كما اثنيت علي نفسك انتي **و** ميرزا علي
الجميل الثنا باللسان علي غير الجميل اي خرج باشتراط كون
 المتثنى عليه جميلا ليكون الثنا باللسان عليه محمدا اذ لو كان
 غير جميل فالاركون الثنا باللسان عليه محمدا اذ الجميل المذكور
 الخارج به ما ذكره الجود عليه بدليل مقيد بالاختصاص
 اذ هو المعتبر به و ان الجود به المذكور في ضمن الثنا لما صرح
 به السيد وغيره وتوهم المحصن انه الجود به وان علي بمعنى
 الباعث في الاعمال كرو من ثم قال **ان قلنا اي الشيخ عز الدين بن**
عبد السلام ان الثنا حقيقة في الخير والشر المستدرفين علي
اي حديث من سجادة فاشوا عليها خيرا ثم مررا خيرا فاشوا
عليها شرا فان قلنا اي الجمهور انه حقيقة في الخير فقط اي
دون الشر وليس حقيقة فيه بل قد يستعمل فيه مجازا المشاكلة
ومنه عند علم الحديث وليس فابرة ذكر الجميل الاخرج كقايده
علي الاول بل فابرة ذكر ذلك المحقق المأهبة ابي بيان ما يقية
الثنا كما هو الامل في ذكر قيود الشوا و دفع توهم ارادة الجمي اي توهم
الساجه عندنا اطلاق المشكك الثنا ارادته الجمي بين محنييه
المحققه والمجاز اي المحقق والمجازي في الارادة به بان ارادتها
به علي حوائجهم عند من تحسن من العولما كما ما هنا الشافعي امام الامة
فيجاء الساجه عليها فيمنع في محذور وفيه نظرا ان المصرح به في كتب
الاصول انه انما يحال عليها بالتحسينه ولا يقيد بها في المحذور